بسم الله الرحمن الرحيم

النزاع في اليمن واستراتيجية إدارة الصراع: تجربة التسوية السياسية

د/ عبد الحفيظ النهاري

أكاديمي وباحث في الاتصال السياسي

المطلب الأول: المدخل النظري – الإدارة الإستراتيجية للأزمة مقابل الحل النهائي للنزاع

تُمثل التفرقة المفهومية والإستراتيجية بين "إدارة الأزمة" و"الحل النهائي للنزاع" حجر الزاوية في أدبيات العلاقات الدولية ودراسات السلام والأمن الدولي؛ إذ حظيت هاتان الحالتان بتأصيل نظري عميق من قبل كبار مفكري النظرية السياسية ودراسات الصراع:

1. حالة "إدارة الأزمة والصراع" (Conflict Management)

تُعرّف أدبيات العلاقات الدولية إدارة الأزمة بأنها المقاربة الإجرائية/الاحتوائية التي تهدف إلى التحكم في مستويات التوتر وتجميد العنف المسلح للسيطرة على تداعيات الأزمة ومنع الانفجار الشامل، دون التعرض للمسببات الهيكلية أو العقائدية للنزاع.

أبرز المفكرين والعلماء المناظرين لهذه الحالة:

إي. ويليام زارتمان (I. William Zartman): يُعد من أبرز من أسسوا لنظرية إدارة الصراع من خلال مفهوم "نضوج النزاع" (Ripeness Theory). ويرى زارتمان أن إدارة الصراع تُركز على البحث عن "المأزق المؤلم المتبادل" (Mutually Hurting Stalemate)، حيث يسعى الوسيط الدولي لاحتواء السلوك القتالي ودفع الأطراف إلى التهدئة والتفاوض الإجرائي عندما تتساوى كلفة الحرب، دون الحاجة لحسم القضايا التأسيسية للصراع.[1]

تشارلز ماكليلاند (Charles McClelland) ومايكل بريشر (Michael Brecher): أسسا لمفهوم أزمات النظام الدولي، حيث يُعرف بريشر الأزمة بأنها "تغير في حجم ونوع

[1] نظر: سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات. قطر. الطبعة الأولى، 2014. ص222.

التفاعلات بين أطراف النزاع يُهدد بالتصعيد". وتقتصر "إدارة الأزمة" هنا على تقليل مستوى المخاطر والمحافظة على التوازن الإقليمي واستقرار النظام وتجنب المواجهة المباشرة بين القوى الكبرى، مما يخلق حالة من "المنطقة الرمادية" (Grey Zone) التي تُدار فيها الأزمات كحالة دائمية بدلاً من إنهائها.[2]

2. حالة "الحل النهائي والجذري للنزاع" (Conflict Resolution)

على العكس من إدارة الأزمة، تُشير حالة الحل النهائي إلى العملية التي تسعى لاقتلاع جذور الصراع (Root Causes)، وتفكيك الهياكل السياسية والأيديولوجيات المسلحة التي أنتجت الانقلاب، للوصول إلى العقد الاجتماعي وسيادة القانون.

أبرز المفكرين والعلماء المناظرين لهذه الحالة:

يوهان غالتونغ (Johan Galtung): مؤسس دراسات السلام الحديثة، والذي فرّق بشكل صارم بين حالة إدارة الأزمة التي تنتج "السلام السلبي" (Negative Peace) — والمتمثل في مجرد غياب العنف المسلح المباشر مع بقاء الظلم والانقلاب — وبين حالة "السلام الإيجابي" (Positive Peace) التي تُعالج "العنف الهيكلي" (Structural Violence) و"العنف الثقافي/الأيديولوجي" (Cultural Violence) لضمان عدم عودة الصراع.[3]

جون بورتون (John Burton): صاحب نظرية "الحاجات الإنسانية الأساسية" (Human Needs Theory)؛ إذ يرفض بورتون اختزال الصراعات في مساومات إدارية أو تهدئات مؤقتة، ويُؤكد أن الحل النهائي لا يتحقق إلا برفع المظالم الهيكلية، وتحقيق المواطنة المتساوية، والاعتراف بالشرعية الدستورية، لأن النزاعات القائمة على القيم والعقائد (كادعاءات الحق الإلهي أو الحاكمية) لا يمكن حسمها عبر التسويات الإدارية الجزئية.[4]

كريستوفر ميتشل (Christopher Mitchell): يُأصّل لـ "هيكل الصراع" مؤكداً أن الحل النهائي يتطلب تحولاً كاملاً في ثلاثة أبعاد متداخلة: تفكيك التناقض الجوهري (Contradiction)، وتغيير الاتجاهات والمواقف النفسية والأيديولوجية (Attitudes)، وإيقاف السلوك العنيف (Behaviour).[5]

---

[2] انظر: خليل عرنوس سليمان، الأزمة الدولية والنظام الدولي: دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الاستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، نوفمبر 2011.ص:12

[3] انظر: جمال منصر.بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات: المضامين والنطاقات. مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد 13. جامعة الجزائر.

[4] انظر: ريتشادر إي. روبنشتاين. الاحتياجات الإنسانية الأساسية. The International of Peace Studies.

[5] انظر: .Christopher R .Mitchell. The Structure of International.1981

3. الإشكالية الأكاديمية: خطر التحول من "الحل" إلى "الإدارة"

تكمن الخطورة العلمية — كما يُحذر بورتون وغالتونغ — في تحول "إدارة الأزمة" من مجرد مرحلة تكتيكية تمهيدية إلى غاية بحد ذاتها.

عندما ترتضي المنظومة الدولية بـ "إدارة الصراع" بدلاً من "حله نهائياً"، تنشأ حالة من "مأسسة الصراع" (Institutionalization of Conflict)؛ حيث تتكيف الأطراف الانقلابية مع الوضع القائم، وتستغل الهدن المؤقتة لإعادة التسلح والتوسع، في حين تحول المنظمات الدولية الأزمة الإنسانية إلى "صناعة قائمة بذاتها"، مما يترتب عليه إطالة الحرب وتوسيع دائرة التهديد من النطاق المحلي إلى الأمن الإقليمي والدولي.

المطلب الثاني: الجذور الهيكلية للأزمة اليمنية – بين ادعاء الحق الإلهي والانقلاب المسلح

لا يمكن فهم الانحراف الإستراتيجي في النزاع اليمني بمعزل عن الطبيعة العقائدية والسياسية للجماعة المتمردة (أنصار الله - الحوثيون) والتصادم الصريح مع الهيكل الدستوري للدولة:

1. الإشكالية الأيديولوجية: ادعاء "الحاكمية في البطنين"

التصادم مع الدستور: ينص الدستور الدائم للجمهورية اليمنية في مادته الرابعة على أن "الشعب هو مالك السلطة ومصدرها، ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة". وفي المقابل، تُقيم جماعة الحوثي بنيتها الأيديولوجية على مفهوم "الحاكمية والحق الإلهي في الإمامة"، المحصور حصراً في سلالة محددة من أحفاد الحسن والحسين ("البطنين").

تقويض المواطنة: إن هذا الادعاء يلغي مفهوم "المواطنة المتساوية" ويستبدله بهيراركية طبقية وسلالية تقسم المجتمع إلى "سادة ومسيّرين"، مما يُشكل خرقاً وجودياً لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل (2013-2014) ولـدستور دولة المؤسسات.

2. الانقلاب المسلح على السلطة الانتقالية

التعدي على التوافق الوطني: في سبتمبر 2014، نفذت الجماعة انقلاباً مسلحاً على الحكومة الانتقالية الشرعية برئاسة عبدربه منصور هادي، والتي كانت ممثلة لنتائج المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني التي شاركت فيها كافة القوى السياسية.

السيطرة على مؤسسات الدولة والتوسع بالقوة: قامت الجماعة باحتلال العاصمة صنعاء، والسيطرة على مقرات الوزارات، والبنك المركزي، والترسانة العسكرية للجيش اليمني. ولم تتوقف عند العاصمة، بل توسعت بالقوة المسلحة نحو المحافظات الوسطى والجنوبية (مثل تعز وحضرموت وعدن) فرسخت واقع الاستيلاء بالقوة وإلغاء المؤسسات الدستورية.

المطلب الثالث: تحول المبعوثين الأمميين نحو "إدارة الأزمة" – محطتا ستوكهولم (2018) وهدنة أبريل (2022)

شهد الدور التفاوضي الأممي انزلاقاً متدرجاً من مقاربة الشمولية والتأسيس للحل الجذري إلى إدارة التهدئة الجزئية وإقرار الأمر الواقع عبر محطتين محويتين قادهما المبعوثون الأمميون:

. مرحلة التأسيس للعقد الاجتماعي (الحوار الوطني الشامل)

بدأت جهود الأمم المتحدة بمساعٍ لتأسيس عقد اجتماعي جديد برعاية المبعوث الأممي الأول (جمال بنعمر)، وتكللت برعاية مؤتمر الحوار الوطني الشامل (2013-2014) لبناء دولة فدرالية متوافق عليها؛ وهو ما أُصل له علمياً كاستثمار في "حل النزاع" وإصلاح هياكل الدولة.

2. الفشل التفاوضي في سويسرا والكويت (2015-2016)

عقب الانقلاب، سعى المبعوث الثاني (إسماعيل ولد الشيخ أحمد) لعقد محادثات مباشرة في جنيف وبييل (2015) والكويت (2016). غير أن اصطدام هذه الجولات بالتصلب الحوثي ورفض المرجعيات الثلاث شل المسار التفاوضي الشامل، مما دفع المنظومة الأممية نحو إعادة التفكير في أدواتها التكتيكية.

3. اتفاق ستوكهولم (ديسمبر 2018) برعاية مارتن غريفيث: شرعنة الأمر الواقع

شكل اتفاق ستوكهولم نقطة التحول الإستراتيجية، حيث انتقل المبعوث الخاص (مارتن غريفيث) رسمياً للاتفاقات الجزئية:

كبح الحسم العسكري: تسببت الضغوط الأممية تحت غطاء الملف الإنساني في إيقاف استعادة ميناء ومدينة الحديدة الحيوية.

تجميد الجبهات وتكريس الإنقلاب: نتج عن الاتفاق وقف العمليات دون نص صريح يُلزم الحوثيين بالانسحاب أو تسليم الميناء للسلطة الشرعية، مما حوّل الموانئ لشبكة تمويل وتهريب دائم للانقلاب.

4. هدنة أبريل 2022 برعاية هانس غروندبرغ: مأسسة "السلام السلبي"

استكمل المبعوث الأممي الرابع (هانس غروندبرغ) هذا النهج بإقرار الهدنة الشاملة في أبريل 2022:

تقديم تنازلات سيادية دون مقابل هيكلي: فُتح مطار صنعاء وتسهلت المشتقات عبر ميناء الحديدة، بينما تنصل الحوثيون عن فتح طرقات تعز وعن توريد إيرادات الموانئ لصرف الرواتب.

تأطير وضع "لا حرب ولا سلم": استثمر الحوثيون حالة التهدئة غير الرسمية لتنظيم ترسانتهم البحرية والصاروخية تمهيداً لنقل تهديداتهم للملاحة الدولية.

المطلب الرابع: التدخل الإيراني – هندسة الوكالة وإرباك الأمن الإقليمي والدولي

يُمثل الدعم الإيراني للجماعة الحوثية العمود الفقري لاستمرارية الانقلاب وتحوله من تمرّد محلي إلى رأس حربة في استراتيجية الإرباك الإقليمي:

1. آليات الدعم العسكري واللوجستي

الدعم العسكري والتكنولوجي: وفر النظام الإيراني عبر "فيلق القدس" التابع للحرس الثوري دعماً تسليحياً مكثفاً شمل تزويد الحوثيين بتكنولوجيا الصواريخ الباليستية، والطائرات المسيرة (الدرونز)، والألغام البحرية، والقوارب المفخخة.

إستراتيجية التهريب المتطورة: استغلت إيران شبكات تهريب بحرية معقدة عبر خليج عمان والبحر العربي والموانئ الخاضعة لسيطرة الحوثيين لكسر قرار حظر السلاح الدولي (القرار 2216).

التدريب وخبراء الميدان: إرسال الخبراء والمستشارين العسكريين الميدانيين لإدارة غرف العمليات والتخطيط وتطوير القدرات العسكرية والرسائل الإعلامية للجماعة.

2. إرباك الأمن الإقليمي واستراتيجية "الحرب بالوكالة"

تهديد أمن دول الجوار: تحولت الأراضي اليمنية في ظل السيطرة الحوثية وبإسناد إيراني إلى منصة هجومية لاستهداف العمق الحيوي والإستراتيجي للمملكة العربية السعودية ودول الخليج، عبر استهداف المطارات والمدن والمؤسسات النفطية (مثل هجمات أرامكو).

استنساخ نموذج "حزب الله": سعى النظام الإيراني إلى تحويل الجماعة الحوثية إلى شوكة في خاصرة شبه الجزيرة العربية على غرار نموذج "حزب الله" في لبنان، مما يمنح طهران أوراق ضغط تفاوضية في ملفاتها الإقليمية والدولية.

المطلب الخامس: التداعيات والأبعاد الميدانية لإدارة الأزمة

أسفرت سياسة "إدارة الأزمة" والتساهل مع التمدد الإيراني عن إتاحة الوقت للفاعل الحوثي لنقل الصراع إلى تهديد الملاحة الدولية وإطالة معاناة الشعب اليمني:

1. تهديد الملاحة الدولية في البحر الأحمر وباب المندب

عبر استغلال الممرات البحرية والشريط الساحلي الممتد، انتقل الحوثيون – بدعم وتوجيه استخباري إيراني – من التهديد المحلي إلى فرض حصار واستهداف مستمر للسفن التجارية وناقلات النفط في البحر الأحمر ومضيق باب المندب. أدى ذلك إلى اضطراب سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع تكاليف التأمين البحري، وعرقلة حركة التجارة الدولية.

2. المعاناة الإنسانية وطول أمد الحرب

أدى الاعتماد على "إدارة الأزمة" وتكريس وضع "لا حرب ولا سلم" إلى إطالة الحرب وتداعيها الكارثي على الشعب اليمني:

تدمير النسيج الاقتصادي: انقسام البنك المركزي، وتدهور العملة الوطنية، وقطع مرتبات الموظفين المدنيين.

المأساة الإنسانية: ملايين النازحين داخل البلاد، وتوسع حالات الفقر الحاد والمجاعة والأوبئة، والتي تحولت إلى حالة معيشية دائمة نتيجة استمرار أصل المشكلة (غياب الدولة الانقلاب) والتركيز فقط على الإغاثة الطارئة.

المطلب السادس: النتائج العلمية والتطبيقات النظرية للمحاضرة

تخلص هذه المحاضرة إلى جملة من النتائج والأطر العلمية المقترحة للدراسات السياسية والأمنية:

انزلاق الدور الوسيط من "صانع سلام" إلى "مدير نزاع": تُبين تجربة المبعوثين الأمميين في اليمن أن استبدال الحل السيادي والسياسي بالهدن المفتوحة والاتفاقات الإنسانية الإجرائية (كستوكهولم وهدنة 2022) يمنح الأطراف الانقلابية شرعية أمر واقع وفرصة لمراكمة القوة العسكرية (كما ينظر زارتمان وبورتون).

ارتباط إدارة الأزمة بالتدخلات الخارجية: تُثبت الحالة اليمنية أن الاكتفاء بـ "إدارة الأزمة" يمنح القوى الإقليمية التوسعية (كإيران) مساحة زمنية لتثبيت وكيلها المحلي، وتطوير ترسانته العسكرية، وتحويل البلد إلى منصة تهديد دائم.

فشل إستراتيجية الفصل بين الملف الإنساني والسياسي: إن اختزال النزاع في أبعاد إنسانية واقتصادية دون تفكيك أصل الانقلاب وتجريد الجماعات العقائدية من السلاح يؤدي إلى تحويل المساعدات الإنسانية والاتفاقيات الجزئية إلى أداة لتمويل واستدامة الصراع.

ضرورة العودة لإستراتيجية "حل النزاع" والالتزام بالمرجعيات: لا يمكن ضمان أمن الملاحة الدولية أو استقرار الإقليم إلا بإنهاء التدخل الإيراني، وإجبار الجماعة الحوثية على التخلي عن السلاح والادعاءات السلالية غير الدستورية، واستعادة الدولة اليمنية ومؤسساتها بناءً على المرجعيات الثلاث المسلم بها دولياً تحقيقاً لـ "السلام الإيجابي" وفق نموذج غالتونغ.

انتهى